ظاهرة العنف :
مؤشرات لمسار العنف فى المراكز الحضرية
بالتركيز على مدينة الخرطوم

عثمان سراج الدين فتح الرحمن (*)

الملخص

الدراسة تبحث في مسارات العنف المتوقعة بمدينة الخرطوم في ظل النمو الحضري الذي تشهده المدينة منذ ثمانينيات القرن السابق.

واعتمدت الدراسة علي أربع مؤشرات لفهم مستقبل العنف بمدينة الخرطوم هي التعدد الثقافي والفئات الضعيفة الخافية عن الأنظار والفقراء الجدد وبطالة الشباب.

وخلصت الدراسة الي ضرورة تكوين مرصد مدني لدراسة العنف يضم كافة المتخصصين في العلوم الاجتماعية والأمنية.

* استاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – جامعة عجمان

ABSTRACT

Study search for paths expected violence in Khartoum city under urban growth in the city since the 1980s.

The study relied on four indicators to understand the future of violence in Khartoum are multiculturalism and vulnerable the become of sight and new poor and youth unemployment.

The study concluded that a civilian monitor configuration study of violence all specialists in social sciences and security.

مقدمة:

يعتبر التوسع الحضرى واقعا ماثلا فى البلدان النامية على وجه الخصوص ، وهذا النمو الحضرى سيشكل عبئيا على هذه البلدان بما يحملة من عدم قدرتها على التكيف مع هذا الواقع سواء كان على المستوى الاجتماعى أوالاقتصادى أوالسياسى ، خاصة وان هذا النمو فى اغلب اوجهة غير طبيعيا بالمقاييس الاحصائية والسكانية.

هذا النمو الحضرى لم يأخذ بطريقة متوازنة مما ادى الى تركز السكان الحضر فى مدن قليلة العدد تمثل اغلبها العواصم السياسية والاقتصادية ، هذا الواقع يحمل فى معيته الخوف من مستقبل العنف فى المناطق الحضرية وبالذات فى البلدان ذات التعدد الثقافى ،والتى تشهد حالات الصراع والجذب السياسى الحاد. خاصة ان اشكال العنف فى المدن تعددت مصادرها وأنواعها وفئاتها من العنف بالدرجة الاولى الى العنف بالدرجة الثانية الامر الذى يهدد الامن الشخصى والجماعى فى مستوياتة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

والخرطوم العاصمة هى نموزج للنمو الحضرى غير المتوازن مقارنة بباقى المناطق الاخرى من الوطن ، وبالتالى فإن معظم المشكلات المرتبطة بهذا النمو تتبدى بصوره واضحة بالخرطوم ، وهذا الحال بالتأكيد ينبطق على باقى العواصم السياسية فى محيطنا الاقليمى خاصة وان مستوى التحضر فى البلدان العربية من اعلى المستويات الملاحظة فى البلدان النامية (نعمة، ص1).

وهنالك عديد من المشاهدات التى رصدت ولا سيما فى الجوانب الامنية بالخرطوم تثير الشك حول مستقبل العنف بداخل المدينه وتحتاج الى محاولة التقصى والدراسة من اجل السعى لتدبير هذا العنف واحتوائة لا الركون الى الوهم والاعتقاد بالقدره فى القضاء على العنف. وهذه الورقه هى امتداد لمجهود بحثى يتعلق بسوسيولوجيا العنف الاسرى فى المناطق الحضرية وخاصة العنف ضد شريحة الاطفال الحضريين انجز لاعمال المؤتمر الاقليمى الثالث لحماية الاطفال فى الوطن العربى.وتشتغل هذه الورقه على سوسيولوجيا العنف فى داخل الحضر وبصوره اساسية على تطور مسارات العنف المحتملة مستقبليا لمدينة الخرطوم من وجهة النظر الاجتماعية .

وتتكون محاور النقاش فى: حول المفهوم، ومستوى ونمو التحضر فى الخرطوم، والمسارات المتوقعة للعنف فى المدينة السودانية، و استخلاص.

أولاً: الأهداف:

الهدف الرئيسى للورقه هو تقديم رؤيه حول مسار وتطور العنف فى

المناطق الحضرية السودانية بالتركيز على الخرطوم العاصمة فى ظل النمو الحضرى المتسارع فى الخرطوم. وأيضا تهدف الورقه الى ادخال مؤثرات النمو الحضرى الى العيادة السيوسيولوجية لتقديم تصورا يساعد فى متابعة مسارات العنف.

ثانياً: فى المدينة والعنف :ملاحظات حول المفاهيم:

1- من المفيد الحديث عن تحديد المقصود بالمدينة فى هذه الدراسة ، فهنالك تحديدات تختلف بإختلاف الدول حول ما تعنية المدينة ،وهذه تتراوح فى عديد من السمات والخصايص التى تحدد ماهو حضرى وما هو وريفى اجمالها فى : خصائص سكانية ، وادراية، وسيادة نوع المهنه ، واسلوب الحياة.(الحسينى، ص233) .والسودان كغيره من عديد الدول الاخرى تحدد المدينه اعتمادا على عدد السكان فى المنطقة المعنية وعلى التحديد الادارى، مثل المراكز الادارية للمحليات .

2- فيما يتعلق بالعنف الحضر كمفهوم شائع اصبح التعامل معه كثيرا فى الادبيات كمفهوم قائم بذاته بعيدا عن السياقات الاخرى للعنف توجد لدى ملاحظات اوليه قد تأخذ اهميه حول تحديد المفهوم.

وأهم هذه الملاحظات حول نسبة العنف الى الحضر، فالعنف مكونا اساسيا من مكونات المجتمع الانسانى عموما سواء كان كفعل مؤسس او لحظه فارقة داخل المجتمع، مما يعنى ان العنف كمفهوم ذات دلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية هو احد نتاج هذه المكونات ، فالعنف لا يرتبط بمكان او زمان وانما هو كما يقول" بورديو" نسق قابل للتعديل والتغير والانتقال فى المجتمع.

هذا يقود الى القول ان الاصح هو العنف فى الحضر بدلا عن العنف الحضرى على اعتبار ان العنف الحضرى ليس مفهوما مستغلا وانما هو جزء اصيل من مفهوم العنف، فليس هنالك عنف حضرى او ريفى....الخ وانما هنالك خصائص وسمات للعنف تعززه بنية الجماعه والمجتمع التى تفرز العنف، فالعنف الحضرى هو احد اشكال العنف افضي اليه الواقع فى المجتمع الحضرى . وان كان هنالك اتجاه يحمل المدينه المسئولية الكاملة للعنف بسبب ضعف الروابط والعلاقات التى تتميز بالقدره على التعديل والانتقال (بلحريز، ص3).

وفى العموم العنف براديم اجتماعى يشمل جميع المجتمعات والجماعات وينطلق من التنافس على المصالح ويؤدى بدوره الى الصراع الذى تظهر اشكاله فى الحروب والاعمال الاجرامية والتسلط الفردى والجمعى والنظم. وبالتالى العنف هو حالة من حالات الانحراف الاجتماعى فى كل اشكاله ومواقعة (بوعناقة،ص232).

لكن فى كل الاحوال يمثل الاهتمام بالعنف فى المناطق الحضرية وخاصة

فى البلدان النامية اهمية خاصة فى الدراسات الحديثة لاعتبارات التوسع الحضرى المتسارع الذى بلغ 55% فى البلدان العربية (تقرير التنمية الانسانية العربية،ص3)، والذى يضم نسبة عالية من المجموع الكلى للسكان خاصة فى العواصم السياسية والاقتصادية .

ثالثا: مستوى ونمو التحضر فى الخرطوم العاصمة:

حسب تقرير دراسة سكان العالم 2007 من الواضح ان هنالك ازدياد مضطرد فى التحضر والنمو السكانى فى المناطق الحضرية،حيث أن عدد سكان العالم الذين يعيشون فى المدن فى العام 2008 بلغ 3,3 بليون شخص ، وسيواصل عدد سكان الحضر فى الارتفاع ليصبح عددهم 4,9 بلايين بحلول 2030 ، وسيكون معظم هذا النمو فى البلدان النامية التى ستشكل 80%من سكان الحضر فى العالم (حالة السكان،ص1). هذا التوسع سيكون له انعكاسات عالمية على المدن التى اصبحت هى محور جميع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، وأيضا فإن من سمات هذا النمو الحضرى فى القرن21 أنه سيكون مكونا من أناس فقراء لايشملهم التخطيط الحضرى(حالة السكان،ص.ص5-6).

والسودان كباقى الدول النامية يشهد نموا متسارعا فى النمو الحضرى تحت مسببات مختلفه ومتنوعة معروفة للجميع خاصة فى بدايات ثمانينات القرن السابق ، ويصنف االتحضر فى السودان حسب معيار "جيراد بيرس" من البلدان ذات التحضر المتوسط ، وهذا المعيار يصنف مستويات التحضر بالعالى اذا كان نسبة سكان الحضر تبلغ 50% من المجموع الكلى للسكان ' ومتوسط 25-49% ومنخفض اقل من 25%. فعدد سكان السودان حسب إسقاطات السكان بالمليون للاعوام 1993-2018 كانت على النحو التالى:)خصائص ديناميكية السكان فى السودان، ص24)

2018	2013	2008	2006	2005	2004	2003	1998	1993
48.1	43.1	38.2	36.3	34.3	34.5	33.3	29.3	25.6

بنسبة زيادة مئوية سنويا لحجم السكان لكل خمس سنوات على النحو التالى:
(خصائص ديناميكية السكان فى السودان،ص24)

2018-13	2013-008	2008-03	2003-98	1998-93
0.12	0.13	0.15	0.14	0.14

وبالنسبة لولاية الخرطوم فكانت حجم وإسقاطات السكان للاعوام 1993-2018 على النحو التالى:(خصائص ديناميكية السكان فى السودان،ص29)

1993	1998	2003	2004	2005	2006	2008	2013
2018							
3.5	4.4	5.4	5.6	5.8	6	6.4	7.6	8.8

بنسبة زيادة على النحو التالى: (خصائص ديناميكية السكان فى السودان، 2007،ص29)

1998-93	2003-98	2008-003	2013-002	13-
2018				
0.24	0.22	0.20	0.18	0.16

وتشير سمات سكان السودان الى أن غالبية السكان من الريف، لكن يمكن أن نلاحظ الزيادة المضطرده فى سكان الحضر خصما على سكان الريف على امتداد الفتره من 1995-2006 .

وحاليا نسبة سكان الحضر حوالى 38%من سكان السودان ، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة معدلات الهجرة من الريف الى الحضر. فحسب التوزيع النسبى للسكان طبقا لنمط المعيشة من 2004-2006 نلاحظ أن سكان الريف للحضر فى العام 2004 وصل الى: 63,82 بالنسبة للريف ، و36,18 بالنسبة للحضر، وفى العام 2005 وصل الى: 63.16 بالنسبة للريف ، و36,84 بالنسبة للحضر، وفى العام 2006 وصل الى: 62,44 بالنسبة للريف و 37,65 للحضر.(الكتاب السنوى للاحصاء ،ص. ص46-47)

وبالنسبة للتوزيع الحضرى الريفى فى الخرطوم العاصمة ففى العام 2004 بلغ الريف 12,80 والحضر 87,20 وفى العام 2005 بلغ الريف 12.46 والحضر 87,54 وفى العام 2006 بلغ الريف 12,12 والحضر 87,88.

والملاحظ من اسقاطات السكان أن الخرطوم العاصمة تشهد نموا في حجم السكان وذلك للهجرة الداخلية ولموجات النزوح وخاصة فى الثمانينات من القرن السابق، وقد بلغت الهجرة الداخلية الى الخرطوم 45%من اجمالى المهاجرين الداخليين فى السودان. (خصائص ديناميكية السكان فى السودان،ص.ص72-73)

هذا اضافة الى أن عدد النازحين فى ولاية الخرطوم يقدر بـــ 3.00 مليون نازح بنسبة 50% من اجمالى النازحين فى السودان والبالغ عددهم 4.5 مليون[1].(قضية الهجره والنزوح من الريف الى المدن،ص82)

وعموما فإن هذه الهجرات كحال معظم الدول النامية والتى زادت من وتيرة التحضر لم يصاحبها نهضة صناعية تستوعب هذه الزياده مما أفرزت ظواهر سالبة كإزدياد البطالة وظهور العشوائيات وإستنزاف القوى الشبابية.(جلال

1. [1] هذه الاحصاءات تشير لوضع مدينة الخرطوم قبل انفصال دولة جنوب السودان في العام 2011

الدين،ص9)

رابعاً: تطور مسارات العنف الحضرى:

هنالك مجموعة حقائق سيويولوجية تعتبر حاضنة للعنف فى الحضر وفى مدينة الخرطوم على وجه الخصوص من خلالها يمكن التنبؤ بمسارات العنف وتطوره، مع الوضع فى الاعتبار ان التنبؤ بمسارات ظاهرة العنف لا يجب فهمها فى اطار القضاء على العنف والا نكون واهمين وانما يجب فهمه فى اطار السعى لاحتوائة وتقنينه. هذه الحقائق الحاضنه يمكن اجمالها فى:

.1التعدد الثقافى داخل مدينة الخرطوم.

.2الفئات الضعيفة الخافية عن الانظار.

.3الفقراء الجدد.

4.بطالة الشباب.

إن الأربع عوامل اعلاه جميعها تمثل تحديا لامن المواطن فى ظل التوسع الحضرى الملاحظ من واقع النمو السكانى المبين ، و من خلالها يمكن توقع مسارات العنف.

1/ التعدد الثقافى:

منذ صدور تقرير التنمية البشرية والخاص بالتنوع الثقافى في العام بدأ الاهتمام الغربى بقضايا التعدد الثقافى كمصدر من مصادر الصراع فى البلدان التى تعانى من الحروب الداخلية وماكان ليكون هذا الاهتمام الا لظهور آثار التعدد الثقافى بعد حرب البلقان فى تسعينات القرن السابق .

وتعتبر الخرطوم العاصمة من اكثر العواصم فى البلدان النامية التى تحظى بهذا التعدد خاصة فى بدايات ثمانينات القرن السابق تحت المبررات المعروفة والاكثر استهلاكا ، هذه التيارات المتعددة داخل العاصمة حملت معها بوادر العنف بالمدينة ، المبنى على التعدد ، فالانماط الثقافية الحاملة لثقافة العنف غلبت ابتداءا فى بواكير النزوح الى الخرطوم فسجلت العاصمة العديد من الصراعات الدموية المتكرره فى داخل معسكرات النزوح بين الدينكا والنوير على وجه الخصوص، الامر الذى استدعى السلطات فى ذلك الوقت الى الفصل بينهم فى معسكرات مختلفة وامتد هذا الوضع الى معسكرات النزوح خارج العاصمة فى كل من بورتسودان وكريمة، ما لبس مثل هذا العنف ان تراخى فى منتصف التسعينات، بعد ذلك تطور شكل العنف الى مصادمات مع السلطات الحكوميه خاصة فى محاولات تفكيك وترحيل النازحين بعد التمدد الذى حدث فى مدينة الخرطوم ودخول بعض مواقع النازحين فى الخطة الاسكانية كما حدث فى سوبا

والقماير ،وغرب الحارات.

هذا واقع للعنف افرزته جماعات ليست بالضروره تكون حاملة للعنف فى انماطها الثقافية بقدر ما هو رده احتجاجية لرفض اوضاع غير مقبوله فى شكل جديد للحياة غير مستقر فى بنية مجتمعية كانت فى البداية غير مستوعبة للوافد الجديد.

ذلك شكل قيمة مرجعية للعنف تحولت فى وقت لاحق الى ما يمكن ان نطلق علية آلية للعنف اصبحت حاضنة للعنف قادرة على الانتشار والتوالد تحت ظروف اجتماعية متعدده ومختلفة خاصة بعد تكون اجيال جديده فى حالة قطيعة مع الانماط الثقافية التى تحقق الضبط الاجتماعى وسط الجماعة (عبدالله، ،ص 45) هذه المجموعات ستشكل نمطا للعنف فى بئية حاضنة تجعل هذه الاجيال مهيأه للانخراط فى العنف لعدم قبول الآخر تحت مسميات عديده ابرزها تتمثل فى التمايز الاجتماعى.

وتشير بعض الدراسات الامنية السودانية الى فرضية تتعلق بالتعدد الثقافى ودوره فى العنف بمدينة الخرطوم على وجه الخصوص تلك التي تتعلق بالحامل القيمى لثقافة العنف والصراع للجماعات الوافده بطريقة جماعية الى الخرطوم والمتمثلة فى مجموع القبائل الرعوية.

وقد تحمل هذه الفرضيه بعضا من اوجه الاشتغال عليها علميا خاصة وان هنالك دراسات عديدة تُحمل الانماط الثقافية مسئولية العنف، لكنها فى الوقت نفسه تغفل الحامل الثقافى السلمى لهذه الجماعات. وفى كل يجب ألا نذهب بعيدا فى تحميل التعدد الثقافى العنف السائد فى الحضر ، بقدر ما نعطى اولوية لتمظهراته السالبه التى جعلته مؤشرا لمرجعية العنف والتى ظهرت اعنفها فى احداث الاثنين الاول من اغسطس .2005

2/ الفئات الضعيفة الخافية عن الانظار:

المقصود بذلك كما اشار تقرير التنمية الانسانية للعام 2009 فئتى المرأه والاطفال ، ويصنف العنف تجاه هاتين الفئتين تحت مسمى العنف العائلى، وقد لوحظ ارتفاع نسبة هذا النوع من العنف فى معظم مدن البلدان النامية، على الرغم من ان االمرجعيات الثقافية لهذه البلدان تجعل مثل هذا النوع من العنف خافيا.

والعنف الاسرى بمدينة الخرطوم يرصد فى حالة تطور من مرحلة العنف من الدرجة االثانية الى مرحلة العنف من الدرجة الدرجة الاولى ، فالاول نقصد به وقوع المرأة ضحية لممارسات ثقافية واجتماعية تلحق بها الاذى الجسمانى ،بينما نعنى بالثانى كل وسائل الاعتداءت الجسدية الممارسة ضد المرأه.

ففى الحالة الاولى المرأه الريفية والحضريه بالبلدان النامية عرضه

لممارسة العنف ضدها مثل حالات الخفاض الفرعونى والزواج المبكر...الخ ، ووفقا للبيانات المتاحة بين العامى 1987 –2006 تقدر منظمة الامم المتحده للطفولة (اليونسيف) ان نسبة النساء فى الفئة العمرية 20–24 سنة اللائى تزوجن قبل سن الثامنه عشر بلغت 27% بالسودان(تقرير التنمية الانسانية العربية، ص8).وعموما فأن الثقافة الذكورية المهيمنة تجعل المرأه عرضه للعنف من قبل الرجل فى المستوى الجسدى والمستوى المعنوى.

وفى ذلك يرى بعض الدارسين ان النمط الثقافى المهيمن فى معتقداته واعرافة وعاداته وسلوكياتة فى كثير من الاحيان يبرر ويساند العنف ضد المرأة (ويتمر، ص 28).

ويلاحظ ان مسارات العنف ضد المرأه فى المناطق الحضرية السودانية وبالذات الخرطوم العاصمة بدأت تتجاوز الفئة الثانية للعنف ضد المرأه الى الفئه الاولى ويظهر ذلك نتاج لمعطيات موضوعية يفرزها البناء الحضرى والتوسع الحضرى الذى يشكل احد مهددات امن المرأه.

ومثال ممارسات العنف المعلنة ضد المرأه العنف الذى يصل الى حد القتل وتشويه الجسد والاغتصاب والدفع الى ممارسة تجارة الجنس ولا نود هنا ان نذكر حالات بعينها بقدر ما نريد لفت الانظار الى النقلة الممنهجة التى افرزها الواقع الحضرى فى العنف الممارس ضد المرأه.

ويمكن ان تقديم بعض المؤشرات الاجتماعية لتنامى العنف ضد المرأه فى الآتى:

1–ارتفاع نفقات المعيشه.

2– العمل الهامشى للمرأه خاصة النازحة والمهاجره ، فقد اوضحت دراسة سابقة قمت بها ان معظم الفئات التى مورس ضدها العنف الاسرى وفدت الى مدينة الخرطوم فى بداية ثمانينات القرن السابق(سراج الدين،ص9).

3– عدم القدرة على الانسجام مع المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى البئية الحضرية الوافده اليها المراه.

4– ضعف البنية الاسرية التى تشكل الحماية والضمان الاجتماعى للمرأه الحضرية.

5– طبيعة السكن والمعنى بها العشوائيات والمناطق الطرفية التى تنعدم بها الخدمات فقد لوحظ ان معظم حالات العنف ضد المرأة والتى تهدد حياتها وجدت بهذه المناطق(نور،ص10).

6– اضافة الى كل ما سبق يمثل السياق المجتمعى والقيمى التى توجد فيه المرأة معضله حقيقية فى اتجاهين الاول عدم قدرة المرأة لتشكيل حماية قانونية لنفسها

بالتبليغ عن واقعة العنف الممارس ضدها خاصة المتعلق بشرف المرأه لدى السلطات القانونية والامنية، والثانى تمثلة مكانة المرأه الثقافى والمجتمعى.

ومع ذلك يجب ان نكون حذرين فى تطور هذا المسار لان حالات العنف الممارس ضد المرأة من الدرجة الاولى لا يفصح عن نفسه فى شكل جماعى وانما فى حالات تتسم بالفردية لكنها تمثل مؤشرا نحو التطور فى مسارات العنف.

فيما يختص بفئة الاطفال الحضريين فيجب ان نكون اكثر حرصا وحذرا في ما يمارس ضدهم من اشكال العنف فى درجته الاولى والثانية إذ ان مؤشرات تطور العنف الممارس ضد الاطفال من الدرجة الاولى فى حالة تزايد مستمر، ففى دراسة اجريت فى بدايات العام الحالى2009 على عينة اطفال بلغ عددها 400 طفل مورس ضدهم العنف ومسجلين فى سجلات الشرطة والقضاء بولاية الخرطوم لدراسة الابعاد الاجتماعية فى علاقة العنف الاسرى بالحضرية خلصت الدراسة الى: (سراج الدين،ص.ص10-14)

1- تركزت حالات العنف ضد الأطفال فى الاعمار السنية المبكره للطفولة.

2- ان الاطفال الأناث فى المناطق الحضرية الكبيره أكثر عرضة للعنف من الأطفال الذكور.

3-ان الاطفال الذين لم يتلقوا تعليما أو تسربوا من التعليم فى مرحلة مبكره أكثر عرضة للعنف وينتمى معظم هولاء الاطفال الى اسر مهاجره اونازحة.

4- أن معظم الاطفال الممارس ضدهم العنف ينتمون الى أسر ذات دخل منخفض.

6-انعكس هذا المتغير الاقتصادى المتمثل فى الدخل المتدنى على اوضاع اجتماعية أثرت بصوره مباشره على العنف ضد الاطفال ،مثل طبيعة السكن ،المهن الهامشية، التشردالجزئى....الخ.

7-ينتمى الاطفال الذين تعرضوا للعنف الى أسر هاجرت الى الخرطوم العاصمة حديثا فى الفتره من 1983-2005.

8-حالات العنف ضد الاطفال تركزت فى أنواع العنف الجسدى المسبب للاذى مثل الضرب والتحرش الجنسى والاغتصاب ،وإن كان معظمهم تعرضوا للعنف بالضرب، مع وجود حالات العنف بالاغتصاب وسط الاطفال الاناث.

والملاحظ من المؤشرات اعلاه ان العنف ضد الاطفال فى المناطق الحضرية يمثل حالة من التصاعد سواء على مستوى نوع العنف او من حيث الكم ، ويمثل هذا التصاعد ذروته فى حالات الاذى الجسدى وخاصة الاغتصاب ، الذى تمثلت خطورته فى القتل بعد الاغتصاب.و الملاحظه الاخرى ان المتغيرات التى افرزها الواقع الحضرى ساهمت مباشرة فى حدوث حالات العنف ضد الاطفال.

3/ الفقراء الجدد:

والمعنى بالفقراء الجدد المهاجرون الى المناطق الحضرية وكثيرا ما لا يشملهم التخطيط الحضرى.(حالة سكان العالم،ص1). وهؤلاء المهاجرون هم المكونون للنمو السكانى الحضرى، و يمثلون التوسع الحادث لمدينة الخرطوم ، وحسب احصاءات السكان فى السودان حتى العام 1993 فإن معظم الهجرات هى هجرات حضرية حضرية ثم تليها هجرات ريفية حضرية، وفى كل فإن المهاجرون الى مدينة الخرطوم يرسمون خارطة العنف الحضرى فى كثير من اوجهه، كما انهم اكثر الفئات تحديا لامنهم، وذلك لمجموع اعتبارات نوجزها فى:

- اغلب المهاجريين فى الفئة الشبابية.
- طموح ووعد العمل المجزى اقتصاديا.
- عدم القدره على الاستقرار اسريا وهذا ينطبق على المقيميين مع اسرهم و المقيمبن دون اسرهم.
- –هشاشة الوضع الاقتصادى .
- –الانعزال الاجتماعى. وهذا تفرضه بئية السكن وبعدها عن وسط المدينه وطبيعة المهنه.
- حالة اللا تساوى فى الخدمات الاجتماعية وهذه تتولد عنها الاحتجاج الاجتماعى ضد اوضاعهم حتى وان كانت غير معلنة. إن مجموع هذه العوامل الاجتماعية تمثل بئية حاضنة للعنف الحضرى ، وتتحكم فى مساره.

4/ البطالة وسط الشباب:

يعيش الشباب العاطل عن العمل فى داخل مدينة الخرطوم حالة من الاغتراب عن مجتمعة، والشباب المعنى هنا هم الجيل الثانى من المهاجرين والنازحين الذين اصبحوا جزءا اصيلا من التركيبة الحضرية لمدينة الخرطوم، ويشكل هذا الاغتراب حالة من العزلة المجتمعية وقد يشكل عزلة مع الذات نفسها(العطرى،ص80).

كما ان حالة الاغتراب هذه من اكبر الحاضنات للعنف الحضرى، وتحدد مسارات العنف الشبابى القابل للظهور ، واخطر مافى هذا العنف تمظهره الجماعى ، واذا ادخلنا هذه الفكره الى العيادة السيوسيولوجية، سنجد ان الشباب هم اكثر الفئات قدرة على الاحتجاج الاجتماعى ، فهم الذين يعيشون جميع حالات التهميش الاجتماعى ، وهم يمثلون اكثر حالات الفقر الحضرى" المعنى بالفقر الحضرى هنا حالة الحرمان المادى التى تتجلى اهم مظاهرها فى انخفاض استهلاك الغذاء كما

ونوعا وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمى والوضع السكنى والحرمان من تملك السلع الضرورية والخلفيات المادية الاخرى وفقدان الاحتياطى او الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات" (النعيم،ص119) بعد النساء خاصة اؤلئك الذين لم يتلقوا تعليما وورثوا فقرا اسريا، وتشير وقائع مدينة الخرطوم لمثل هذه المواقف الجماعية التى تعبر عنها الملمات فى اسواق الاحياء.

إن الفحص السيوسيولوجى ليس مجرد تجمع وانما ما وراء هذا التجمع الشبابى فقدان للطموح وارهاق جسدى لهثا وراء العمل غير المتكافئ مع الجهد ، مطارادات من مختلف الجهات الحكومية الشرطة والمحليات خاصة بالنسبة للباعة المتجولين، ذهاب الى بيت لا تتوفر فيه ابسط الخدمات كهرباء، ماء.....الخ.

هذه حاضنه للعنف يتوقع معها تطور الجريمه، او البحث عن الكسب السهل الذى يهدد امن المواطن ، تعبيرات احتجاجية تظهر حينا وايضا تهدد امن الافراد مثال لذلك التحرشات بالمواطنين التى تحدث بالشوارع العامة بأسواق وسط الخرطوم. وهذا الاحتجاج الاجتماعى الشبابى المكبوت هو الذى سيحدد مسار تطور العنف الجماعى مستقبلا فى مدينة الخرطوم.

خاتمة:

إن ظاهرة العنف فى الحضر ستشكل احد الملامح الاجتماعية المستقبلية ولا يمكن التعامل معها من مدخل القضاء عليه ولكن من مدخل احتوائية، واهم المداخيل لاحتواء العنف هو التنبؤ بمسارات العنف فى مدينة الخرطوم وباقى المناطق الحضرية السودانية. ولذلك تلخص هذه الورقه البحثية نفسها فى مقترح تكوين مرصد لدراسة العنف يتكون من كافة المتخصصين والجهات الامنية شريطة ان يقوم المرصد على شفافية المعلومات وشريطة ان يكون المرصد مدنيا.

قائمة المراجع

1. السيد الحسينى، المدينة:دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ.
2. باربرا ويتمر، الانماط الثقافية للعنف، ترجمة ممدوح يوسف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،2007.
3. عبد الرحيم العطرى، سيوسيولوجيا الشباب المغربى، طوب بريس، الرباط، 2004
4. عزيزة النعيم، الفقر الحضرى وارتباطة بالهجره الداخلية، فى: مجلة اضافات، العدد الخامس، بيروت، 2009.
5. عثمان الحسن نور، الهجرة والنزوح وانعكاساتها على الخدمات والمرافق العامة فى المناطق الطرفية بمدينة الخرطوم الكبرى، ورقة عمل، المعهد العربى لانماء المدن، الرياض، 2003
6. على بوعناقة، علم الاجتماع التربوى:قضايا ومفاهيم، دار الهدى للنشر، الجزائر، بدون تاريخ.
7. عثمان سراج الدين، سيوسيولوجيا العنف:دراسة فى الحضرية والعنف، ورقة عمل، المؤتمر العربى الاقليمى لحماية الاطفال، الرياض، 2009.
8. رمضان محمد عبدالله، التغيرات الحادثة فى التنشئية الاجتماعية للدينكا النازحين، (رسالة ماجستير) جامعة جوبا، 2006.
9. سعاد بلحريز، العنف داخل المدينة وعلاقتة بالتحولات الاسرية، فى:مجلة علوم انسانية، تصدر على شبكة الانترنت،2008.
10. محمد العوض جلال الدين، الهجرات السكانية وقضايا التنمية، المجلس القومى للبحوث، 1976.
11. هاشم نعمة ، سمات النمو الحضرى فى العالم العربى، فى: الحوار المتمدن ، العدد2148، 2008
12. .قضية الهجرة والنزوح من الريف الى المدينة، (كتاب جماعى)، الامانة العامة لمجلس الوزراء السودانى، 2007.
13. .حالة سكان العالم 2007، (اطلاق امكانات النمو الحضرى)، صندوق الامم المتحدة للاسكان.
14. .الكتاب السنوى للاحصاء، الجهاز المركزى للاحصاء، الخرطوم،2007.
15. خصائص ديناميكية السكان فى السودان، المجلس القومى للسكان، 2007.
16. .تقرير التنمية الانسانية العربية، الصندوق الانمائى للامم المتحدة، 2009.